إدارة جديدة لـ٤١مليارا

د.عبدالعزيز جارالله الجارالله

تأتي مبادرة ولي العهد سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بتخصيص ٤١مليار ريال لإنفاقها على مشروعات تهم المواطن وتصب في مشاريع خدماتية لتؤكد أن الدولة ماضية في تحديث وتطوير نمط الحياة اليومية للمواطن وتلبية احتياجاته الأساسية، وإذا كانت الدولة تضخ الأموال في ميزانيات قطاع الخدمات: الصحة، التعليم، المياه، الإسكان، بنك التسليف، صندوق التنمية العقاري. فهي بالتالي خطط رئيسة لاستكمال البنية التحتية للمجتمع وليس لزيادة الرفاهية. فبناء المدارس بدل المستأجرة وتحسين القطاع الصحي، وبناء المساكن، ودعم القروض الشخصية للمحتاجين ومد شبكة المياه والصرف الصحي لا يعني أنها رفاهية، بل مشاريع توطين للمسكن والوظيفة ومشاريع وقائية للصحة العامة. ومد شبكات مياه الشرب والصرف الصحي وتصريف السيول لأنها مخاطر متزايدة يتعرض لها المواطن سنوياً وتدفع الدولة ملايين الريالات لمعالجة أضرار الصرف غير الصحي أو نقص المياه العذبة الصالحة للشرب أو نقص شبكات تصريف السيول. وهذا يدفعنا إلى أن ننظر إلى مبادرة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بتعزيز ميزانيات تلك القطاعات بمبلغ ٤١مليارا أنها مبادرة كريمة قصد منها استكمال البنية التحتية للعديد من المناطق والمحافظات التي حرمت من تلك الخدمة الأساسية ولجيل جديد جاء بعد زمن الطفرة، لذلك لا بد أن يرافق هذه المبادرة جهاز رقابي مالي وإداري لمراقبة هذه المبالغ والتأكد من أنها صُرفت في المجال الذي وجّه به ولي العهد وفق خطة سنوية معلنة للمواطنين والأجهزة الرقابية وتكون ملزمة لأننا نخشى ومن خلال تجربة طويلة ومشاهدة مستمرة أن تتحول تلك المبالغ التي جاءت إلى ميزانية الدولة من طفرة وفائض في الميزانية العامة نتيجة عائد النفط الذي قد لا يتكرر، لذا (نخشى) أن تحوّل وتصرف تلك القطاعات: التربية والتعليم، الصحة، المياه، التعليم الفني جزءاً من المبالغ على الاجتماعات والندوات واللجان والدراسات أو تصرف على تأثيث مباني الوزارة ومكاتب المسؤولين وبناء المكاتب للنواب والوكلاء.. ويكون الهدف الذي من أجله وجهت تلك المبالغ جانبا ثانويا..

نحتاج في هذه المرحلة إلى إدارة تنفيذية تباشر في تنفيذ المشاريع التي أعدت والدراسات التي صرفت عليها المبالغ المالية الكبيرة وبقيت حبيسة في أدراج ومكاتب الوزراء والإدارات الهندسية ووكالات المشاريع.. ونحتاج أيضاً إلى إدارة جديدة تتجاوز معوقات السابقين والأخطاء التي وقعوا بها وأصبحوا مكبلين غير قادرين على التحرر منها..

إدارة جديدة تناسب حجم هذه المبالغ لتديرها بطريقة صحيحة تنطلق من احساسها الوطني غير معنية بخلفيات الآخرين ممن ساهموا بقصد أو بسوء إدارة إلى تراكم ما نسميه اليوم أزمة المدارس الحكومية وأزمة المساكن وأزمة شبكات المياه وأزمة التعليم الفني والتقني..

فإذا كانت الامكانيات المالية تشكل ٣٠% من نسبة النجاح لأي مشروع فإن الإدارة الواعية والمخلصة تشكل ٧٠% من نجاح المشاريع، فليس هناك مجال أمام المسؤولين الحاليين في قطاع الخدمات ممن تحججوا طويلاً وكثيراً بنقص الموارد المالية. وهنا لا بد أن يحدد الخلل هل هو في نقص الموارد المالية أو في الإدارة. ولابد للجهات الرقابية أن تقوم بدورها لكشف الأوراق وتحديد مواقع الخلل.